أثر سياسات الإنفتاح التجاري والمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي الأردني

تاريخ الإرسال تاريخ القبول
2018/11/18 2019/9/1

محمد عطاالله عليمات(*)، محمد جمعه بصبوص(†)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر سياسات الانفتاح التجاري والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي الأردني للفترة (1985-2015)، وقد تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر ممثل عن النمو الاقتصادي ويمثل المتغير التابع بالإضافة إلى مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر المساعدات الخارجية ومؤشر تراكم رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة. وقد تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام طرق تعتمد على اختبار السكون الزمني واختبارات التكامل المشترك ومن ثمة نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). وقد أظهرت نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ ان هنالك أثرًا ايجابيًا في الأجلين القصير والطويل لكل من الانفتاح التجاري وتراكم رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي، وأن هنالك أثراً سلبيًا في الأجلين القصير والطويل للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، المساعدات الخارجية، النمو الاقتصادي

(*) ماجستير في الاقتصاد، وزارة التربية والتعليم muhamadolimat@yahoo.com
(†) ماجستير في الاقتصاد، وزارة التربية والتعليم basbos_1979@yahoo.com

Abstract

This study aims at measuring the effect openness policies and foreign aid on the economic growth for the period (1985-2015). the GDP was used as an indicator for the economic growth, it represents the dependent Variable in addition to the trade Openness index indicator, foreign aid and the Gross Capital Formation as independent variables. The paper employed a vector error correction model by using ways that based on time series characteristics, unit root test and Johansson-Co-Integration test (VECM).The estimated coefficient of the VECM model in the short and long run from displayed a significant positive relationship between the trade openness in its linear and the GDP and there is a significant negative relation between foreign aid and the GDP.

Keywords: Trade openness، foreign aid، economic growth.

المقدمة

يعد الاقتصاد الأردني من الاقتصادات الناشئة والمفتوحة على الاقتصاد الإقليمي والدولي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية الخارجية والمتمثلة بالتجارة الخارجية والحوالات والمساعدات والعمالة والإستثمارات الخارجية المباشرة والسياحة.

فانفتاح الاقتصاد الأردني على العالم بكل ما يوفره ذلك من امتيازات وما يمليه من استحقاقات ستنقله من مرحلة سابقة اتسمت بالحماية والدعم الحكومي والإعتماد على الميزة النسبية إلى مرحلة مالية قائمة على التحرير الاقتصادي ورفع الإنتاجية وتطوير التنافسية للقطاع الخاص.

وقد انتهج الأردن في السنوات المنصرمة العديد من السياسات التي تقوم على تحرير الأسواق التجارية وحركة رؤوس الأموال؛ مما ساهم في زيادة فرص النمو الإقتصادي.

إلا أنه وخلال تلك الفترة تعرض الاقتصاد الأردني للعديد من الصدمات والتحديات والتي كانت أكبر الأثر في العديد من المتغيرات الإقتصادية.

ففي أوائل التسعينات اندلعت أزمة الخليج الثانية والتي أدت إلى عودة أكثر من ربع مليون أردني من دول الخليج، وبعد احتلال العراق في عام 2003 شهد الأردن هجرة كبيرة للعراقيين، وكذلك الأزمة السورية واستقبال الأردن أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين وإغلاق الحدود مع سوريا والعراق، مما كان له أثرٌ سلبيٌّ من الصادرات لهذين البلدين.

وبسبب تلك العوامل اعتمد الاقتصاد الأردني على المساعدات والمنح الخارجية لسد عجوزات الموازنة وإقامة العديد من من مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإستثمارية.

ومن هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة في معرفة أثر سياسات الاقتصاد التجاري والمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من خلال دراسة تحليلية تكمل الدراسات السابقة في تبيان أثر الانفتاح التجاري والمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي والإلمام بحالة الأردن كدولة نامية، تتعرض للإنفتاح على السوق العالمي، حيث تعتمد الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تطبيق طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة واختبار سكون السلاسل الزمنية ثم تقدير النموذج باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

الدراسات والمراجع الأدبية السابقة

هنالك العديد من الدراسات والتي بينت العلاقة وأثر الانفتاح التجاري والمساعدات الخارجية على النمو الإقتصادي.

فقد حلل Nowbusting (2014) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة مكونة من (15) دولة خلال الفترة 1997–2011 باستعمال ثلاثة مؤشرات للإنفتاح التجاري وهي: الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة عن طريق النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي.

كما قام حواس وآخرون (2014) بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام طريقة

المربعات الصغرى وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في درجة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة بسيطة في معدل النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.

كما أبرز السواعي (2015) أثر الانفتاح التجاري والتطور المالي على النمو الاقتصادي في الأردن وذلك من خلال استخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة 1992-2011 حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحديد التجارة والتطور المالي، وأظهرت تأثيراً سلبياً للإقتصاد التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

كما بينت دراسة دليلة طالب (2016) وهي "أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي/ حالة الجزائر"، ومن خلال طريقة المربعات الصغرى، المصححة كلياً وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحديد التجارة كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وبين Shaheen (2013) أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1975-2010 باستخدام منهجية Johenson للتكامل المشترك للعلاقة طويلة المدى وبينت نتائج الدراسة أن تحرير التجارة وإجمالي تكوين رأس المال الثابت لها تأثير إيجابي وكبير على على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين كان أثر الإستثمار المباشر الأجنبي والتضخم على النمو الاقتصادي سلبياً.

وقد أظهرت دراسة SadatAmini (2012) في خلال تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع على الاقتصاد الإيراني خلال الفترة 1961-2006، أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل وذا أثر موجب ومعنوي بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي وتأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات غير معنوي.

وقد أظهرت نتائج دراسة موفق الخالدي (2008) وهي "أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990–2005)" أن هنالك أثراً إيجابياً للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي وقد هدفت دراسة سمارة (2013م) "المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني" إلى الإجابة على سؤال: هل هناك تأثير إيجابي للمساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة أسلوب الوصفي التحليلي للفترة 1995م–2010م. وتوصلت الد ارسة إلى نتائج منها:

– أثرت المساعدات الخارجية إيجابا على النمو الاقتصادي الفلسطيني، وتعدُّ المساعدات الخارجية الوسيلة الأكثر أهمية في تمويل عجز الموازنة ونفقات السلطة الفلسطينية.

– خلقت المساعدات الخارجية تبعية اقتصادية وسياسية للخارج، وهي مساعدات سياسية بامتياز وفق رؤية الدول المانحة، ولايتوقع لها أن تؤدي إلى إحداث تغيرات تنموية. واوصت الدراسة بالابتعاد عن اللجوء للمساعدات الخارجية كمصدر لتمويل عجز الموازنة واستبداله بصندوق عربي أو إسلامي يدعم المقومات الفلسطينية كاستحقاق وليس كمعونة.

وقد أظهرت دراسة Huda–Ali (2013) "أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر" وباستخدام متجه تصحيح الخطأ (VECM) إلى وجود أثر سلبي معنوي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في مصر في المدى الطويل والقصير. وهدفت دراسة Zouhaier (2014) دراسة تأثير الديون على النمو الاقتصادي في تسع عشرة دولة " تونس ومصر ثيوبيا وأنغولا وغامبيا، بنغلاديش وموريتانيا والأردن ومالي والنيجر والكونغو والجزائر ومالاوي وغينيا وغانا، والهند،

وسريلانكا، وكوت ديفوار، السلفادور" على مدى نحو21عاما ابتداء من عام 1990م. وتوصلت الد ارسة إلى أن الدين الخارجي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار فزيادة الدين الخارجي إلى (10 ٪) يخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (28.0) نقطة مئوية. وتوصي الورقة بتخفيض الديون لدعم آفاق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الإطار النظري:

الانفتاح التجاري

توصلت العديد من الدراسات النظرية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، ولقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات وتركزت جهودهم في بحث وتحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي وتوضيح أسباب هذه الظاهرة (عبدوس، 2011).

لقد لعبتد التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية للدول، إذ إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد هذه الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية مجتمعاتها، ويتمثل ذلك في اهتمامها بتحرير الأسواق و زيادة الانفتاح التجاري.

فالانفتاح التجاري طور العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والدول النامية، وذلك في إطار منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها، وما يترتب عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات.

ويقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدى إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من

قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين(المعهد العربي للتخطيط، 2001).

لقد سلكت معدلات الانفتاح التجاري منذ بداية الثمانينات اتجاهاً تصاعدياً نتيجة اتساع تجارة المملكة مع العديد من الدول العربية والأجنبية، ويلاحظ في الرسم البياني المرفق أن الانفتاح التجاري والذي يمثل مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنه كان ذا قيمة مرتفعة في بداية فترة الدراسة إلا أنه هنالك انخفاضاً قد حصل في السنوات اللاحقة ثم بدأت بالانفتاح والإنتعاش في بداية التسعينات حيث بداية حرب الخليج الثانية، إلا أن هذا التأثر قد بدا بسيطاً نتيجة للظروف السياسية في تلك المرحلة لبعض الدول، كما أثر سلباً على الصادرات الأردنية لتلك الدول، ومع دخول الأردن في مرحلة الإصلاح الإقتصاديوتوقيع عدداً من الإتفاقيات كاتفاقية التجارة الحرة مع العديد من الدول العربية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإبرام العديد من الإتفاقيات للشراكة مع الإتحاد الأوروبي واتفاقيتي التجارة الحرة والمناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الإتفاقيات، حيث يلاحظ ازدياد معدلات الانفتاح التجاري مع توقيع تلك الاتفاقيات وبرامج الإصلاح الإقتصادي.

ثم بدأت قيم الانفتاح التجاري بالانخفاض نتيجة للظروف السياسية الإقليمية في الدول المحيطة، مما أثر سلباً على الحركة التجارية مع تلك الدول حيث أثر إغلاق المعابر الحدودية مع كل من سوريا والعراق على حركة الصادرات الأردنية لتلك الدول وإلى باقي دول العالم.

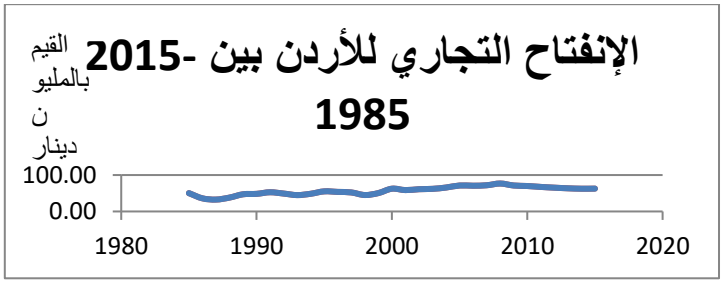

المصدر من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات البنك المركزي

المساعدات الخارجية

عرفت لجنة مساعدات التنمية المساعدات الخارجية على أنها المعونات التقنية و التدفقات المالية من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة التى تساعد فى تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية والمساعدة فى رخاء المجتمع، ولابد أن يتحقق فى هذه الموارد شروط أساسية منها أن تكون موجهه للتنمية وأن تكون من مصادر رئيسة وأن تحتوى على شروط امتيازية أي أن عنصر المنحة فيها لا يقل عن (25%) (Busher, 1995).

يُعدُّ الأردن بلداً نامياً مع صغر مساحته وما يعانيه وشح في موارده الطبيعية، مما حتم على ارتباط اقتصاده باقتصاد الدول العربية المجاورة من حيث حركة السكان وتدفق التجارة والمساعدات المالية من تلك الدول.

وقد تمكن الأردن بفضل العلاقات المتميزة مع تلك الدول والعديد من دول العالم والجهات المانحة والتمويلية في الحصول على العديد من المنح والمساعدات والقروض الميسرة والمساعدات الفنية لتأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ذات الأولوية.

ويمكن تصنيف المنح التي تحصل عليها المملكة كالآتي (وزارة التخطيط، الموقع الالكتروني):

1- المنح الموجهة لدعم الموازنة العامة، وهي تقدم بشكل مباشر لخزينة الدولة بحيث يتم من خلالها الإتفاق على المشاريع والبرامج التنوية الواردة في قانون الموازنة العامة وتضم الجهات المانحة الرئيسة التي توفر المنح الموجهة لدعم الموازنة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.

2- المنح التي تدار بشكل مباشر من قبل الدول والجهات المانحة والهيئات الدولية وهي: المنح التي يجري بشأنها اتفاق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية حول أوجه استغلالها لتمويل البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية، علماً بأن إدارة هذه البرامج والمشاريع الممولة من خلال هذا النوع من المنح تتم بموجب الأنظمة والتشريعات المالية والإدارية المتبعة لدى الجهات المانحة بالتنسيق الحثيث مع المؤسسات الحكومية المعنية.

3- **المساعدات الفنية:** حيث تقوم الدول والجهات المانحة بتقديم مساعدات فنية للأردن من خلال استقدام الخبراء والمتطوعين وبرامج التوأمة والبعثات الدراسية وإعداد دراسات تنموية وتحليلية، حيث يهدف هذا النوع من المساعدات إلى رفع القدرات المؤسسية والإدارية لعدد من المؤسسات والوزارات الحكومية.

4- **القروض الميسرة:** حيث تم التعاقد على القروض الميسرة مع وزارة المالية وبشروط تمويلية ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة تتراوح ما بين (0-4%) وفترة سداد تتراوح بين (15-40) سنة متضمنة فترة سماح تصل إلى (5-7) سنوات، (وزارة التخطيط، تقارير سنوية مختلفة).

أما فيما يختص بأهم البرامج والمشاريع الممولة من خلال المنح والمساعدات الخارجية فتشمل قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والطاقة والتنمية والتشغيل.

ولكن بالرغم من مساهمة المنح والمساعدات الخارجية في تغذية جزء من عجز الموازنة وإقامة عدد من المشاريع التنموية والبنية التحتية، إلا أنها أصبحت جزءاً أساسياً من موارده المالية؛ مما أسهم في زيادة الخلل البنيوي الذي يعاني منه الاقتصاد الأردني نتيجة لضعف مقدرته على توليد مصادر ذاتية كافية لمواجهة التوسع في حجم الإنفاق العام وما نتج عنه من عجز في الموازنة العامة للدولة والذي يعتمد بجزء كبير منه على المساعدات والمنح الخارجية، فيما يتم تغطية الجزء المتبقي من العجز باللجوء إلى الإقتراض الداخلي والخارجي، فعلى سبيل المثال شكلت المساعدات الخارجية ما نسبته (13.2%) من إجمالي الإيرادات و(55%) من الإيرادات المحلية، بينما في عام 2005 فقد بلغت المساهمة (34.6%) و (53%) على التوالي. والجدول الآتي يوضح المساعدات الخارجية المقدمة للاردن خلال الفترة (1985-2015) بالدينار الاردني (بالمليون).

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1985	187.8	1999	198.5
1986	143.7	2000	240.2
1987	127.5	2001	249.4
1988	155.4	2002	265.9
1989	261.7	2003	687.8
1990	164.3	2004	667.1
1991	230.2	2005	501
1992	137.4	2006	304.6
1993	163.1	2007	343.4
1994	175.5	2008	718.3
1995	182.8	2009	333.4

1996	247	2010	401.7
1997	205	2011	1215
1998	172.2	2012	327.3
		2013	639.1
		2014	1236.5
		2015	886.2

المصدر: البنك المركزي الأردني –قاعدة البيانات الإحصائية – الموازنة العامة (القيمة بالمليون دينار)

توصيف نموذج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة نموذج قياسي يتضمن أثر كل من الإنفتاح التجاري والمساعدات الخارجية وتراكم رأس المال على الناتج المحلي الإجمالي، وتم توظيف النموذج القياسي المستخدم في دراسة (Ali_2013).

ويمكن توصيف العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال المعادلة رقم (1).

$$GDP_t=F(To_t,FA_t,GFCFt).....(1)$$

ونظراً لأن شكل الدالة غير خطي، فقد تم تحويل متغيرات النموذج المستخدم بالصيغة اللوغاريتمية، كما هو موضح في المعادلة رقم (2):

$$LnGDpt=B_0+B_1LnTo+B_2LnFA_t+B_3LnGFCF+E_t.....(2)$$

حيث تشير (GDPt) إلى الناتج المحلي الاجمالي و (TO_t) إلى الانفتاح التجاري و(FAt) إلى المساعدات الخارجية و($GFCF_t$) يشير إلى تراكم رأس المال الثابت بالإضافة إلى (E_t) يشير إلى حد الخطأ العشوائي. ومن الجديد بالذكر ان تحليل البيانات واستخراج النتائج سيتم من خلال البرنامج القياسي (Eviews 10).

نتائج التحليل القياسي

1- **اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية (Unit Root Test)**: يعد اختبار سكون السلاسل الزمنية من أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها لغايات التأكد من السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة أم لا، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لقياس مدى سكون متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيمة الاحتمالية المستخدمة في هذا الإختبار، ومن ثم فإن المتغيرات إما أن تكون مستقرة عند المستوى (أي متكاملة من الدرجة I(0))، أو مستقرة عند الفرق الأول (أي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)). ويبين الملحق رقم (1) نتائج اختبار ديكي فول الموسع (ADF) للقيم المحسوبة والجدولية لمتغيرات الدراسة.

ويلاحظ من الملحق (1) أن متغيرات الدراسة كافة غير مستقرة بمستوياتها عند الحد الثابت (Intercept) والاتجاه العام (Trend)، وبما أن القيم المقدرة لاختبار t-Statistic) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF أقل من القيم الجدولية عند الحد الثابت والاتجاه، فإنه سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرات بمستوياتها عند الحد الثابت والاتجاه العام، وعند أخذ الفرق الأول لمتغيرات الدراسة كافة يلاحظ أنها أصبحت ساكنة من الدرجة الأولى I(1) مع الحد الثابت والاتجاه العام عند مستوى معنوية أقل من (5%)، مما يعني ذلك رفض فرضية العدم التي تنص على عدم سكون المتغيرات عند الفرق الأول، وسيتم القبول الفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات عند الفرق الأول عند احتمالية تساوي (5%).

2- **اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني– (Selection the Lag Length)**: يهدف هذا الاختبار إلى تحديد فترة التباطؤ (lags) المثلى للتقدير، وسيتم اعتماد اختبار

شوارتز (Schwarz information criterion) الأكثر استخداماً منأجل تحديد تلك الفترة. وأظهرت نتائج هذا الاختبار في الملحق (2) إلى أن أقل قيمة لذلك المعيار هي عند فترة تباطؤ زمني تساوي (1).

3- **اختبار جوهانسون (Johansen) للتكامل المشترك:** حيث أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة سكون البواقي عند احتمالية اقل من 5%؛ أي انها متكاملة من الدرجة I(1) ويشير ذلك إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ينتج عنه علاقة طويلة الأجل. ولغاية الكشف عن وجود هذا التكامل، تم استخدام اختبار (Johansen) للتكامل المشترك، ويوضح الملحق (3) نتائج اختبار الجذر الكامن Maximum Eigenvalues Test واختبار الأثر Trace Test (λtrace) من أجل بيان العلاقات طويلة الأجل، إذ يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود متجه تكاملي بين تلك المتغيرات.ولتحديد المتجهات التي تمثل علاقة تكامل مشترك، يجب أن تكون ذات دلالة إحصائية معنوية عند احتمالية أقل من (5%).

وتشير نتائج اختبار (Johansen) للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك على الأقل بين تلك المتغيرات، ومن ثم سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%)، ويشير ذلك إلى وجود علاقة طويلة الأجل في النموذج، وانطلاقاً من هذه النتائج، سيتم العمل على تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM):

أشارت نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وعليه فسوف يتم تحديد هذه العلاقة من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)، ويساهم هذا في تحديد العلاقة السببية في الأجلين القصير والطويل، إذ إن العلاقة السببية في الأجل الطويل يتم إيجادها من خلال اختبار معنوية اختبار t–statistic الذي يشير إلى قيمة التباطؤ لفترة واحدة لحد تصحيح الخطأ Error Correction Terms (ECT) للعلاقة في الأجل الطويل، إذ تكون معنوية إذا كانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t–statistic أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لاختبار t–statistic. في حين يتم تحديد العلاقة السببية في الأجل القصير من خلال معنوية اختبار t–statistic للمتغيرات التفسيرية في الفرق الأول لغايات توضيح العلاقة في الأجل القصير، بحيث تكون معنوية إذاكانت القيمة الإحصائية المحسوبة لاختبار t–statistic أكبر من القيمة الإحصائية المجدولة لاختبار t–statistic، ومن ثم سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة سببية في المدى القصير، ويعتمد نموذج متجه تصحيح الخطأ على تقدير المعادلتين الآتيتين:

$$\Delta \text{ Ln } (\text{GDP})_t = \propto_0 + \sum_{j=1}^{n} \propto \text{j } \Delta Ln\ (GDP)_{\text{t-I}} + \sum_{i=0}^{m} \propto i\ \Delta X_{\text{t-1}} + \varphi_1 \text{ECT}_1 + \text{U}_t \quad \ldots\ldots(3)$$

$$\Delta \text{X}_t = \text{B}_0 + \sum_{i=1}^{m} B_{\text{I}} \Delta \text{X}_{\text{t-I}} + \sum_{j=0}^{n} \theta_{\text{j}}\ \Delta \text{Ln}(\text{GDP})_{\text{t-j}} + \varphi 2 \text{ECT}_2 + \text{V}_t \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث يمثل:

Δ Ln $(\text{GDP})_t$: تغير اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي.

ΔX_t: تغير اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات التفسيرية في النموذج المستخدم وهي الانفتاح التجاري والمساعدات الخارجية وتراكم رأس المال الثابت.

ECT_1 و ECT_2: وتمثل حد تصحيح الخطأ ويمثل سرعة تعديل الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل طويل، فإذا كانت معنوية فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل. ويساعد معامل حد التصحيح الخطأفي تحديد اتجاه العلاقة، فإذا كانت قيم ($\varphi 1$و $\varphi 2$)معنوية في المعادلتين، فإن ذلك يعني وجود علاقة سببية في اتجاهين من ($Ln(GDP)_t$)إلى Xtوبالعكس، أما إذا كانت إحداهما معنوية فقط، فهذا يعني إلى أن هنالك علاقة سببية في اتجاه واحد.

وتشير قيم التباطؤ في المعادلة رقم (3) و(4) للمتغيرات التفسيرية في النموذج والعلاقة السببية في الأجل القصير، فإذا كانت $\propto i$ في المعادلة رقم (3) معنوية باستخدام اختبار t−statistic وإن ذلك يعني أن المتغيرات التفسيرية Xt تسبب المتغير (Ln(GDP)) في حين إذا كانت θ_i في المعادلة رقم (4) معنوية باستخدام اختبار t− statistic فهذا يعني أن المتغير (Ln(GDP)) تسبب المتغيرات التفسيرية Xt.

ويشير الملحق رقم (4) إلى نتائج تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ زمني تساوي واحد. تشير نتائج الإختبار في الملحق (4) إلى أن معاملات المتغيرات التفسيرية كافة للنموذج معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوي (5%)، وذلك لأن القيمة الإحصائية المحسوبة t−statistic أكبر من القيمة الجدولية؛ مما يدل ذلك على وجود علاقة سببية تنطلق من المتغيرات التفسيرية كافة للنموذج إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الأجل الطويل، إذ تبين

النتائج أن أثر الانفتاح التجاري (To) وتراكم رأس المال (GFCF) إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وتتطابق هذه النتائج مع النظريات الإقتصادية. ويلاحظ أن العلاقة بين المساعدات الخارجية (FA) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كانت عكسية.

ويمكن كتاب المتجه التكاملي على شكل معادلة تبين العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج:

$$Ln\ (GDP) = 4.474 + 2.425\ Ln\ (OT) - 0.268\ Ln(FA) + 0.738\ Ln(GFCF) \quad \ldots\ldots(5)$$

$$(7.337)^* \qquad (8.020)^* \quad (3.901)^*$$

*** القيم بين الأقواس تمثل (t).**

ومن خلال المعادلة رقم (5) يمكن بيان أثر المتغيرات التفسيرية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إذ يلاحظ أن مرونة المتغير الانفتاح التجاري بلغت حوالي (2.425) وهي موجبة الإشارة وذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أنه عند زيادة الانفتاح التجاري بمقدار (1%) سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.425 وهذا يتوافق مع النظريات الإقتصادية، حيث أن الانفتاح التجاري يحفز النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (SHAHEEN2013).

ويلاحظ كذلك أن مرونة المتغير المساعدات الخارجية بلغت (0.268) وهي سالبة وذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أنه عند ارتفاع المساعدات الخارجية بنسبة (1%) سيؤدي ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.268)، حيث انه

ليس بالضرورة أن يكون تأثير المساعدات الخارجية إيجابي على النمو الإقتصادي، كذلك هذه النتيجة توافق دراسة (Albiman, 2016) ودراسة (Ali, 2013). يجب على الحكومة إعادة النظر في نوع المساعدات الخارجية التي يتم تلقيها، كذلك يجب على الدولة الإعتماد على الموارد الأصلية لتعزيز النمو بدلاً من الإعتماد على العوامل الخارجية.

ويلاحظ من المعادلة أن مرونة المتغير تراكم رأس المال الثابت بلغت (0.738) وهي موجبة وذات دلالة إحصائية، وهذا يشير إلى أنه عند ارتفاع تراكم رأس المال بنسبة (1%) يؤدي ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.738). وهذا يتوافق مع النظريات الاقتصادية ودراسة (Ugochukwu and chinycre 2013).

أما فيما يتعلق في العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، فتشير نتائج (معامل حد التصحيح Error Correction Term) للمتغير Ln (GDP) إلى أنه يساوي (0.1607) وهي سالبة الإشارة، بالإضافة إلى أنه معنوي لأن القيمة الإحصائية المحسوبة لاختيار (t–statistics) أكبر من القيمة الجدولية. ومن الجدير بالذكر أن (16.07%) يشبه الإختلال في التوازن يتم معالجتها في الفترة اللاحقة بعد حدوث أي صدمة تصيب المتغيرات المستقلة وتؤدي ومن الجدير بالذكر أن (16.07%) يشبه الإختلال في التوازن يتم معالجتها في الفترة اللاحقة بعد حدوث أي صدمة تصيب المتغيرات المستقلة وتؤدي إلى التأثير على المتغير التابع، وبالتالي فإن متغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يحتاج إلى (16.07%) في كل سنة لكي يعود إلى التوازن.

*** الاختبارات التشخيصية**

يشير الملحق رقم (5) و(6) إلى الاختبارات التشخيصية التي يتم إجراؤها على نموذج الدراسة لغايات التأكد من خلوه من المشكلات القياسية بالإضافة إلى التحقق من كفاءته.

يلاحظ من الملحق رقم (5) أن القيمة الإحتمالية المتعلقة **باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality of Residual Tests)** بلغت (0.0217) وهي معنوية عند مستوى (1%)، مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي في النموذج موزعه توزيعاً طبيعياً.

أما في الملحق رقم (6) فيتعلق **باختبار الإرتباط التسلسلي (Serial Correlation Test)** بين الأخطاء العشوائية، فأظهرت نتائج التقدير أن القيمة الإحتمالية للإختبار بلغت (0.798)، ويشير ذلك إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء، ومن ثم فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية.

النتائج

بناء على نتائج التحليل القياسي للنموذج المستخدم، فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1- اتسمت متغيرات الدراسة جميعها بأنها غير مستقرة عند المستوى في حين أصبحت تلك المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول (1)I، أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى أن هناك متجه واحد للتكامل على الأقل في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة.

2- لقد أسهمت السياسات التي انتهجتها الحكومة في السنوات المنصرمة والتي تقوم على تحرير الأسواق التجارية وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية وحركة رؤوس الأموال في زيادة فرص النمو الاقتصادي.
3- أظهرت نتائج اختبار متجه تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من الانفتاح التجاري وتراكم رأس المال في الأجل الطويل، بينما كانت العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الخارجية عكسية؛ مما يدل على سوء استخدام هذه المساعدات من قبل الحكومة.
4- إن المساعدات الخارجية يتم تقديمها وفقاً للاحتياجات السياسية وليس الاحتياجات الاقتصادية مما يؤدي إلى دعم المشاريع غير المنتجة والذي يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي.

التوصيات

1- ضرورة قيام صناع القرار في المملكة على اتخاذ سياسات تستهدف زيادة الإنتاج المحلي بتنشيط الصناعات المحلية والإلتزام بأفضل الممارسات الدولية في تجهيز الصادرات ودعم وتمويل المصدرين.
2- ضرورة إيلاء الحكومة اهتماما خاصا لتوجيه المساعدات الخارجية الوافدة للأردن للأنشطة الإنتاجية بدلا من تمويل الواردات.
3- توصي الدراسة بضرورة اعتماد المملكة الأردنية الهاشمية على موارده الداخلية لمساعدة الدولة في تعزيز نمو الاقتصادي والتغلب على التحديات التي تواجه الدولة في الاوقات الحرجة.
4- ضرورة تحفيز وتطوير الإنتاج وزيادة كفاءته لدرجة تمكنها من منافسة السلع القادمة من الدول الأخرى.

المصادر

- تقارير وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سنوات مختلفة
- التواتي، ناجي. (2001). السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص4.
- حواس، أمين. (2014). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: أدلة تجريبية من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 16 العدد2
- الخالدي. (2008). أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2005)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني.
- سمارة، نادر. (2013). المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني جامعة الازهر، غزة.
- السواعي، خالد محمد. (2015). أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1.
- طالب، دليلة.(2016). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2
- عبدوس، عبد العزيز. (2011). سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول حالة الجزائر، اطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، الجزائر.
- قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني.

1. Albiman.MM, 2016, what are the impact of foreign Aid to the economic Growth? Time series analysis with new evidence from Tanzania, Department of Economics and Management Sciences (FEMS). Universities Sultan ZainalAbidin, Malaysia.
2. Busher, Martin and Von, Michael Hauff, Development Aid Between Cultural Encounter and General Conditions of Economic Policy, Economics,1995, PP. 57-80.
3. Hadhek Zouhaier. Mrad Fatma (2014) "Debtand Economic Growth" International Journal of Economics and Financial, 4(2) 440-448
4. Hoda Abed El Hamid Ali, 2013, Foreign Aid and economics Growth inEgypt, international Journal of Economics and financial issues, Vol.3, No.3, PP.743-751.
5. Nader Sadat Amini (2012). The Effect of Trade Liberalizationon Balance of Payment and Economic Growth in Iran, Journal of Basic and Applied Scientific Research, 2 (7): 7227-7231.
6. -SadatAmini, Yalda, AbuzarH. Qushchi, LeilaZ. Ahranjaniand
7. Shaheen, Salma; Mahnaz Muhammad Ali; AminaKauser and Faqiha Bashir Ahmed (2013), Impactof Trade Liberalization on Economic growth in Pakistan, Interdisciplinary Journal of Contemporary ResearchIn Business, 5 (5): 228-240.
8. Ugwuegbe. s. ugochukwu and uruakpa Peter Chinyere 2013, the Impact of Capital Formation on the Growth of Nigerian Economy, Department of Banking and Finance, University of Nigeria Enuga Campus, Vol.4, No9.

الملحق (1)
نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

Variable	Level		1st Difference		Results
	Intercept	Intercept and Trend	Intercept	Intercept and Trend	
Ln GDP	1.254080 (-2.986225)	-3.175321 (-3.587527)	-3.357503 (-2.981038)	-4.018485 (-3.603202)	I(1)
FA	-1.783412 (-2.963972)	-0.596895 -3.568379)(	-5.172699 (-2.967767)	-5.863433 (-3.574244)	I(1)
GFCF	-1.415559 (-2.967767)	-1.957661 (-3.574244)	-3.985491 (-2.967767)	-4.039583 (-3.574244)	I(1)

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews
*. معنوية عند مستوى 5%.
**. القيم بين الأقواس تمثل قيم (Critical Values) عند مستوى معنوية 5%.

الملحق (2)
نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني
VAR Lag Order Selection Criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.633676	NA	3.23e-05	1.009902	1.201878	1.066986
1	90.20839	162.7056*	6.59e-08	-5.200622	-4.240743*	-4.915199
2	109.8170	26.14477	5.51e-08	-5.467924	-3.740141	-4.954164
3	125.0161	15.76207	7.45e-08*	-5.408601*	-2.912915	-4.666502*

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews

الملحق (3)
نتائج اختبار جوهانسون لمتغيرات الدراسة

Hypothesized	Trace Statistic	Critical Value 5%	Eigen Value	Prob
None *	55.29818	47.85613	0.710214	0.0086
At most 1	19.37839	29.79707	0.361943	0.4660
At most 2	6.347895	15.49471	0.194835	0.6544
At most 3	0.063364	3.841466	0.002183	0.8012

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews
*. رفض فرضية عدم التكامل عند مستوى 5%.

الملحق (4)
نتائج تقدير
نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates Sample (adjusted): 1987 2015 INCLUDED Observations: 29 after adjustments Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]	
:CointegratingEq	CointEq1
LNGDP(-1)	1.000000
LNFA(-1)	-0.268204** (0.06875) [- 3.90117]
LNGFCF(-1)	0.738682**

	(0.10068) **[7.33715]**
LNOT(-1)	**2.425577**** **(0.30242)** **[8.02051]**
C	**4.474812**
:Error Correction	**D(LnGDP)**
ECT	**-0.160709****
S.E.	**(0.04587)**
t-statistic	**[-3.50351]**

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews
**. تشير إلى أن المعامل معنوي عند مستوى دلالة 5%.

الملحق (5): نتائج

الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

Lagrange multipliers statistics	
Normality test	
Jarque-bera	**Prob.**
17.94100	0.0217

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews
**. تشير إلى أن المعامل معنوي عند مستوى دلالة 1%.

الملحق (6): نتائج الإختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

Prob.	**df**	**Rao F-stat**	**Prob.**	**Df**	**LRE* stat**	**Lag**
0.7981	(16, 49.5)	0.681161	0.7942	16	11.24296	1

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على نتائج Eviews
**. تشير إلى أن المعامل معنوي عند مستوى دلالة 5%.